ALKHALEEJ TAKAFUL INSURANCE

" تقرير هيئة الفتوى و الرقابة الشرعية "

إلى السادة مساهمي شركة الخليج للتأمين التكافلي الكرام ،،،،

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه ومن تبع هداه إلى يوم الدين .... وبعد

فبناءً على خطاب التكليف نقدم لحضراتكم التقرير الآتي :

فقد قمنا منذ البداية بصياغة العقود والوثائق الخاصة بشركة الخليج للتأمين التكافلي ، كما راقبنا المبادئ المستخدمة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات التي طرحتها شركة الخليج للتأمين التكافلي خلال الفترة من 2017/1/1 م إلى 2017/12/31 م .

وقمنا بالمراقبة الواجبة لإبداء رأينا ما إذا كانت الشركة التزمت بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، وكذلك بالفتاوى والقرارات والإرشادات المحددة التي تم إصدارها من قبلنا ، وتقع مسؤولية التنفيذ لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على الإدارة أما مسؤوليتنا فتنحصر في إبداء رأي مستقل بناءً على مراقبتنا لعمليات التكافل وفي توجيه الإدارة نحو الالتزام بأحكام الشريعة فيما يخص شركة الخليج للتأمين التكافلي وفي إعداد تقرير للمساهمين .

لقد قمنا بمراقبتنا التي اشتملت على فحص التوثيق والإجراءات المتبعة من الشركة من خلال التدقيق الشرعي ، كما قمنا بتخطيط وتنفيذ مراقبتنا من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية لتزويدنا بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن شركة الخليج للتأمين التكافلي لم تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .

وقمنا بحسبة الزكاة على السهم لهذا العام ، علماً بأن المساهمين هم الذين يدفعون زكاة أسهمهم ولا زكاة على المشتركين في اشتراكاتهم .

و في رأينا :

1) أن العقود والعمليات التي أبرمتها شركة الخليج للتأمين التكافلي خلال السنة المنتهية في 2017/12/31 م ، التي اطلعنا عليها لا تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .

P.O.Box 4555, Qatar / ص.ب. ٤٥٥٥ الدوحة، قطر
Tel +974 4404 1111 - Fax +974 4443 0530
ktg@alkhaleej.com
www.alkhaleej.co

2) إن شركة الخليج للتأمين التكافلي قد قامت فعلاً بفصل الحسابين ، حساب حملة الوثائق وحساب الشركة ، وتراعي مبادئ التأمين التكافلي وأسسه ، كما إن عملية الفائض سارية وفق الأسس الشرعية للتأمين الإسلامي .

3) أن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حساب الاستثمار يتفق مع الأساس الذي اعتمدناه وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .

4) وقد راجعنا المركز المالي والميزانية العمومية وحساب الإيرادات والمصاريف لشركة الخليج للتأمين التكافلي للعام 2017 م ، وناقشنا حساب المساهمين وحساب المشتركين وكيفية احتساب الأرباح والفائض ، وصحة المعلومات الخاصة بالجوانب الشرعية ، فوجدناها لا تتعارض مع المبادئ والأسس العامة بالتأمين الإسلامي .

5) ولعلم المساهمين الكرام أنه لا زالت هناك محفظة تضم حوالي (321) ألأف سهم لأحد البنوك التي لا تتوافق مع المعايير الشرعية على ذمة المساهمين ، حيث استثمرت فيها . سابقاً . شركة الخليج للتأمين التكافلي ، وأن الإدارة قامت بتصفية أكثرها في هذا العام ، ولذلك يجب على المساهمين أن يدفعوا من أرباحهم نسبة للتنقية ستُذكر لاحقاً ، كما يجب تصفية هذه الأسهم خلال هذا العام 2018 م بإذن الله تعالى ، وبقاء هذه الأسهم يجعل الشركة ضمن الشركات المختلطة .

وإننا لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل لمجلس الإدارة رئيساً وأعضاءً وللإدارة التنفيذية التي وجدناها حريصة على الالتزام بأحكام الشريعة الغراء وبرعاية مصالح حساب التكافل والمشتركين داعين الله تعالى أن يوفق القائمين على شركة الخليج للتأمين التكافلي للمزيد من المساهمة البناءة لإقامة صرح الاقتصاد الإسلامي وتحقيق غاياته ، كما ندعو الله تعالى أن يبارك في المساهمين والمتعاملين مع الشركة ، وأن يحفظ بلدنا العزيز من كل مكروه وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

21 جمادى الأولى 1439 هـ
7 فبراير 2018 م
الدوحة - قطر

أ.د. علي محي الدين القره داغي
رئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية